



فهم العلاقة التفاعلية بين الجامعة وقطاع الأعمال لاعتماده كآلية لدعم السوق بالجزائر

Understand the interactive relationship between the university and the business sector to adopt it as a mechanism to support the market in Algeria

فضيلة بوطورة	ط.د. علاء الدين الوافي	ط.د. فاطمة الزهراء بوطورة
جامعة العربي التبسي (الجزائر)	جامعة العربي التبسي (الجزائر)	جامعة فرحات عباس (الجزائر)
fadila.boutora@univ-tebessa.dz	alouafi@univ-tebessa.dz	fatmaboutora1986@gmail.com

تاريخ القبول: 2022/01/30

تاريخ الاستلام: 2021/08/06

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحديد أهمية دور الجامعة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، هذا الدور الذي يسهل لقطاع الأعمال الاستفادة من كافة الإمكانيات المادية والبشرية والعلمية بالجامعات مما يساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية الشاملة.

فملاح العلاقة التفاعلية بين الجامعة وقطاع الأعمال بالجزائر تظهر من خلال دعم سوق الشغل من خلال تعديل التخصصات العلمية والمناهج التعليمية وجعلها أقرب للواقع والاستفادة منها في تدعيم القدرات التنافسية للمنتجات المحلية من جهة وتكوين إطارات ذات كفاءات عالية من جهة أخرى.

كلمات مفتاحية: الجامعة، قطاع الأعمال، سوق الشغل، الجزائر.

Abstract:

This research paper aims to determine the importance of the university's role in achieving social and economic development, a role that facilitates the business sector to benefit from all the financial, human and scientific capabilities of universities, which contributes effectively to achieving comprehensive development.

The features of the interactive relationship between the university and the business sector in Algeria appear through supporting the labor market by modifying scientific disciplines and educational curricula and making them closer to reality and benefiting from them in strengthening the competitive capabilities of local products on the one hand and forming highly qualified frameworks on the other hand.

Keywords:

University, business sector, labor market, Algeria.

1. مقدمة

تعتبر الجامعة مصدر الإشعاع العلمي والحضاري في المجتمع انطلاقاً من أنها تقوم بتكوين إطارات تساهم في النهوض بالمجتمعات والتطوير والارتقاء في جميع المجالات والتخصصات، وعلى هذا الأساس شهد التعليم الجامعي اهتماماً كبيراً على مختلف الأصعدة العربية والعالمية استجابة للتطورات العلمية والتكنولوجية ولمواجهة التحديات المستقبلية.

والجزائر كغيرها من الدول وخاصة بعد توجيهها نحو اقتصاد السوق الذي رافقته تحديات كبيرة لمسايرة التغيرات الناتجة عن التوجه الحديث والانفتاح على الأسواق العالمية وما يفرضه من منافسة على المؤسسات المحلية حاولت ربط الجامعة بسوق العمل من خلال إكساب الطالب القدرات المعرفية والمهارات الفنية والتطبيقية في المؤسسات الاقتصادية، ولتحقيق هذه الأهداف كان لزاماً على الجامعات التفكير في بناء علاقات بين الجامعة وقطاع الأعمال مما يساهم في تلبية احتياجات سوق العمل وتحقيق بقاء واستمرار المؤسسات وتحقيق جودة مخرجات الجامعة.

1.1. إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق تتضح إشكالية موضوع البحث، المطروحة في التساؤل الرئيسي التالي: **كيف يسمح الإطار التفاعلي للعلاقة بين الجامعة وقطاع الأعمال في دعم سوق العمل بالجزائر؟**

2.1. أهمية الدراسة

يستمد هذا البحث أهميته من خلال الدور المهم الذي تقوم به الجامعة باعتبارها أعلى هرم تعليمي والذي تعود منافعه على الطالب والمجتمع ككل، فالجزائر اليوم بصدد البحث عن آليات لمحاولة دعم سوق الشغل وتوفير احتياجاته من خريجي الجامعات في مختلف التخصصات عن طريق تقوية العلاقات بين الجامعة وقطاع الأعمال مما ينتج عنه من بلورة كفاءات ومهارات في مختلف التخصصات وتحقيق التقدم والنمو الاقتصادي للمجتمع.

3.1. أهداف الدراسة: تتعدد أهداف الدراسة ويمكن ذكر أهمها كما يلي:

- إبراز دور الجامعة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع؛
- التعرف على الخلفية العامة للأدوار التنموية المنوطة بالجامعة ضمن مسعى التنمية الشاملة؛
- كشف أنماط وأشكال العلاقة التي تربط الجامعة بقطاع الأعمال.

4.1. منهج الدراسة: من أجل الإحاطة بحيثيات هذه الورقة البحثية تم الاعتماد على الرؤية الوصفية والتحليلية في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على أهم تساؤلات الإشكالية، عن طريق وصف أهمية الجامعة في تحقيق التنمية الشاملة وإبراز ملامح العلاقة التفاعلية بين الجامعة وقطاع الأعمال ودورها في دعم سوق الشغل.



5.1. محاور الدراسة: تم تقسيم هذا البحث إلى المحاور الآتية:

- المحور الأول: الإطار المفاهيمي للجامعة؛
 - المحور الثاني: العلاقة بين الجامعة وقطاع الأعمال؛
 - المحور الثالث: ملامح العلاقة التفاعلية بين الجامعة وقطاع الأعمال بالجزائر.
- 6.1. الدراسات السابقة:

- دراسة: بوحديد ليلي وآخرون (الشراكة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص -التجربة اليابانية والماليزية نموذجاً، 2017): هدفت هذه الدراسة إلى التطرق إلى مفهوم الجامعة والأدوار الحديثة لها، والتعرف على ماهية الشراكة المجتمعية، وإبراز أهمية تعزيز علاقة شراكة مجتمعية فعالة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص من خلال التطرق إلى التجربة اليابانية والماليزية، حيث توصلت الدراسة إلى هناك آليات معينة في التجربة اليابانية قد أحرزت نتائج إيجابية في إنجاح الشراكة بين منظمات القطاع والجامعات، كما تبلورت التجربة الماليزية في شركة تطوير التكنولوجيا بماليزيا حيث عملت على إبرام المعاهدات والمعاهد البحثية، وضمان نجاح الشراكة بينهم.

- دراسة: محمد بن موسى (تحديد ملامح الإطار التفاعلي بين الجامعة وقطاع الأعمال ودوره في دعم التنمية الإقتصادية، 2018): هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن ملامح الإطار التفاعلي بين الجامعة وقطاع الأعمال وجوانب الاستفادة منه لتحسين سيرورة التنمية الإقتصادية، فهذا الإطار التفاعلي يمكن من توفير الآليات والمتطلبات اللازمة لتفعيل قراراته وترشيدها بغية الإرتقاء بالنسق التنموي له، حيث أن العلاقة التي تربط الجامعة بسيرورة التنمية الإقتصادية والتي يمثلها قطاع الأعمال تكون على عدة أشكال وأنماط منها البحوث التطبيقية والخدمات الميدانية، الإستشارات ومنظومات الأعمال والمعرفة.

- دراسة: بوالفول هارون (الشراكة بين الجامعة الجزائرية والقطاع الخاص للنهوض بالإبتكار، 2011): هدفت الدراسة إلى البحث عن السبل والوسائل المناسبة لإقامة وتأسيس شراكة بين الجامعة الجزائرية والقطاع الخاص، شراكة تتسم بالإستمرارية، الإنتاجية، التنسيق والتعاون، فإستشعار كلا الطرفين بالحاجة الملحة لإقامة وبناء شراكة تعاونية حقيقية هو مفتاح نجاحها، وهو ما يتيح إرتقاء أداء مؤسسات التعليم العالي الجزائرية وتقديم برامج ومخرجات مميزة (مؤهلة ومدرّبة) تلبي إحتياجات المجتمع ومتطلبات السوق، ومن الجانب الآخر تساهم في تطوير القطاع الخاص وتعزيز قدرته التنافسية إقليمياً ودولياً من خلال مواقع دفع عجلة الإبتكارات وهذا ما يعزز مكانة الإبتكار لدى الجامعة والمجتمع الجزائري.

من خلال الدراسات المذكورة أعلاه يتضح أنها ركزت على العلاقة التفاعلية بين الجامعة وقطاع الأعمال من جانب نظري أكثر وإستناداً على بعض التجارب الأجنبية، إلا أن في دراستنا هذه فقد تم التطرق أيضاً إلى الجانب

النظري إلى العلاقة التفاعلية بين الجامعة وقطاع الأعمال وما أثرها في دعم السوق بالجزائر وذلك بالإعتماد على بعض الإحصائيات.

1. الإطار المفاهيمي للجامعة

1.1. ماهية الجامعة

تعتبر الجامعة أكثر من أهم مؤسسات التعليم العالي والتي تحظى بمكانة كبرى فهي آخر حلقات التعليم و التكوين و التأهيل من حيث المخرجات لسوق العمل، ومن خلال الأبحاث والمقالات العلمية و الكتب الجامعية و الندوات العلمية و الملتقيات الوطنية و مجموعة من التخصصات التي تشرف عليها الجامعة ضمن نسق متكامل يضمن تلبية متطلبات سوق الشغل في جميع القطاعات.

1.1.1. مفهوم الجامعة: يمكن تعريف الجامعة على أنها: " مجموعة من الناس وهبوا أنفسهم لطلب العلم دراسة وبحثا" (رابح ، 1999، صفحة 73).

كما تعرف أيضا على أنها: " مكان لقاء يتحقق فيه الاحتكاك بين عملية تنمية المعرفة وخدمة هدف التعليم، والحاجة إلى الخريجين" (سامي سلطي ، 2011، صفحة 15).

وتعرف أيضا بأنها: " مؤسسة للتعليم العالي، تتكون من عدة كليات ومعاهد تنظم دراسات في مختلف مجالات العلوم، وتمنح درجات جامعية أولى وعليا، وتقوم بثلاث وظائف رئيسية هي التعليم والبحث، وتنمية المجتمع" (أحمد عبد النواب ، 2009، صفحة 11).

كما تعرف الجامعة على أنها: " مركز انبثاق العلوم بأنواعها، إذ يعتبرها المشرع الجزائري مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تساهم في تعميم ونشر المعارف وإعدادها وتطويرها، وتكوين الإطارات اللازمة لتنمية البلاد" (الهاشمي و آخرون، 1999-2000، صفحة 44).

2.1.1. خصائص الجامعة: تتميز الجامعة بمجموعة من الخصائص يمكن ذكر أهمها فيما يلي: (محمد ، 2018، صفحة 237)

- يعتبر نشاط الجامعة ذو طبيعة أكاديمية فهو يركز بالدرجة الأولى على التعليم والبحث العلمي.
- تعتبر الجامعة من أهم المؤسسات الفاعلة في المجتمع، كونها تمد هذا الأخير بالكوادر والإطارات والكفاءات والمهارات البشرية من خلال مخرجاتها.
- يعد الاستثمار في الجامعة استثمارا على المدى الطويل يصعب قياسه وفق آليات الاستثمار الأخرى.
- الجامعة من المنظمات الغير ربحية.
- تضم الجامعة كمؤسسة تعليمية بالإضافة إلى العاملين فيها، عنصرا مهما وهم الطلبة الذين يعدون من أهم مخرجاتها الثمينة، لذا تقوم الجامعة مجهودات كبيرة في إعدادهم علميا ومهنيا.



- يعد الإنتاج المباشر للجامعة سواء كان فكرا أو معارفا أو مهارات، خاضعا لأبجديات وأصول متباينة في تسويقها، وقبل ذلك في إنتاجها ، عند مقارنتها بمؤسسات أخرى.

2.1. الأهداف العامة للجامعة

تعتبر الجامعة القلب النابض في المجتمع باعتبارها مركز الفكر والمعرفة فالجامعة لها دور كبير في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الوعي العلمي والثقافي للمجتمع، فهي أساس رقي وتطور المجتمعات من خلال تبنيها لمجموعة من الوظائف وفقا لأسس وأساليب علمية.

1.2.1. التعليم والتدريس: يقوم هذا الهدف أساسا على إعداد الطاقات البشرية المؤهلة في كافة التخصصات العلمية والمهنية والتي يحتاجها سوق العمل لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وذلك من خلال تحقيق مايلي: (علي و مداح ، 2010، صفحة 02)

- إكساب الطالب القدرة على الاستقلالية؛
- دعم وتعزيز قدرات الطالب على الإبداع والابتكار؛
- إكساب الطالب الرغبة في التعليم والبحث العلمي.

2.2.1. البحث العلمي: يعتبر البحث العلمي من أهم وظائف مؤسسات التعليم العالي بما فيها الجامعات، وذلك من خلال إجراء البحوث الأساسية النظرية والتطبيقية التي يقوم بها الأساتذة والباحثين وطلبة الدراسات العليا في مخابر البحث بالشكل الذي يساهم في حل مشاكل المجتمع والمساهمة الفعالة في تحقيق التفوق والتميز لهذه الجامعات. والهدف من هذه الوظيفة هو تحقيق مايلي: (داود درويش ، 2009، الصفحات 11-12)

- دفع عجلة التطور التقني والعلمي عن طريق البحوث الأساسية النظرية والتطبيقية؛
- تدريب الطلبة والأساتذة على أساليب البحث الحديثة؛
- التعاون مع الجامعات العربية والأجنبية؛
- الربط بين نوعية البحوث العلمية ومشاكل المجتمع؛
- تطوير وتعزيز قواعد البيانات وربطها بمراكز البحث.

3.2.1. تنمية المجتمع: تعتبر هذه الوظيفة من أولويات الجامعات باعتبارها جزء لا يتجزأ من المجتمع ومن المؤسسات الفاعلة فيه، لذا وجب على الجامعات الإلتزام بخدمة المجتمع وتلبية متطلباته من خلال تحقيق مايلي: (بوشويط و دريوش ، 2010، صفحة 06)

- تلبية احتياجات سوق العمل من اليد العاملة المؤهلة علميا ومهنيا.
- المساهمة في زيادة الوعي القافي في المجتمع من خلال مكافحة الأمية ، نشر الوعي الصحي وغيرها من الأنشطة الاجتماعية.
- تفسير نتائج الأبحاث ونشرها للإستفادة منها.

- توفير اليد العاملة التي تتناسب وتغير المهن.

3.1. مقومات تحقيق أهداف الجامعة

تتمثل أهم مخرجات الجامعة في الطلبة ، وتعتمد نوعية المخرجات أساسا على أعضاء هيئة التدريس من خلال أبحاثهم وخبرتهم وتطبيق طرائق التدريس الحديثة واعتماد مناهج تعليمية مناسبة تتناسب والتقدم والتطور العلمي من جهة، وتساهم في تلبية احتياجات سوق العمل من جهة أخرى.

1.3.1. أعضاء هيئة التدريس: وهم أساس العملية التعليمية فعضو هيئة التدريس هو الذي يوصل المعرفة إلى طلابه كما يقوم بتصميم المناهج التي تناسبهم وتساعد في بناءهم العلمي ، كما يقوم بالإشراف على الرسائل العلمية والبحوث من خلال إرشاد الطلبة وتوجيههم، فالأستاذ الجامعي مصدر المعرفة بالنسبة لطلابه مما يلزمه بتعمقه في تخصصه ومواكبا لكل ما هو جديد في مجال العلم والمعرفة. ويحتاج الأستاذ الجامعي إلى نوعين من الحرية : (وفاء ، 2002، صفحة 302)

2.3.1. الحرية الأكاديمية: ويقصد بها غياب القيود والضغوط التي يمكن أن تفرضها القوى والسلطات خارج الجامعة أو داخلها والتي من شأنها أن تثبث القلق والتوتر في نفوس جميع العاملين في الجامعة من أساتذة وطلبة وباحثين ، والتي تعيق دراستهم وإهتماماتهم أو نشر أبحاثهم والنتائج التي يتوصلون إليها. وهذه الحرية مستمدة من المبادئ العلمية بالأكاديمية الجامعية.

3.3.1. الحرية المدنية: وتعني الحريات والحقوق التي يتمتع بها الأستاذ الجامعي كأبي إنسان عادي في المجتمع، له واجبات يؤديها وحقوق يحصل عليها، والحرية المدنية للأستاذ الجامعي مستمدة من الدستور.

4.3.1. المناهج الدراسية: تعتبر المناهج والمقررات الدراسية من أهم المقومات لتحقيق أهداف الجامعة وحتى الآن ومع التطور العلمي والتقني وجب ضرورة توفير مناهج دراسية حديثة ، والاهتمام بالدراسات والأبحاث التطبيقية وضرورة خضوع المناهج التعليمية للتحسين المستمر وأي قصور في المناهج هو قصور في إعداد وتدريب الأستاذ الجامعي. وهناك مجموعة من الحقائق التي يجب مراعاتها أهمها فيما يلي: (حسن ، 2001، صفحة 37)

- الأستاذ الجامعي في أغلب الأحيان يقوم بوضع البرامج الدراسية وبناءها وتطويرها مما يجعل تلك العملية مسؤولية تتعلق بقراراته العلمية والبحثية ومهاراته في التجديد والاستحداث والاطلاع على ما هو جديد وأي قصور ينسب إلى المناهج هو قصور في إعداد وتدريب الأستاذ الجامعي؛

- الاعتماد المتزايد على المراجع الأجنبية مما يشعر الأفراد بالاغتراب والتبعية الفكرية؛

- تعتبر أكثر المناهج مستوردة من الدول الغربية مما يجعلها غير قادرة على تلبية احتياجات الطلاب الاجتماعية والفكرية.



5.3.1. طرائق التدريس: إن طرق التدريس المستخدمة حاليا تعتمد على المحاضرة والتلقين والتي تعتبر قاصرة وتقليدية وبعيدة عن الموضوعية العلمية في التعلم والتعليم، الأمر الذي يتطلب تطويرا جوهريا في طرائق التدريس لنتنوع بين الإلقاء والمناقشة مع تنوع الوسائل التعليمية المرئية والمسموعة لإحداث مواقف مثيرة تعليميا.

6.3.1. الطلاب: تعتبر الجامعة مصنعا هاما للفكر من خلال توفي احتياجات الطلبة النفسية والعلمية والاجتماعية باستخدام أسس موضوعية وتخطيطية مدروسة تظهر من خلال المناهج الدراسية، أو من خلال ما يظهر في الحرم الجامعي من نشاطات ثقافية تلبي احتياجات الطلبة وتحقق أهدافهم (فرفار ، دون ذكر السنة ، صفحة 164).

4.1. العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل في الجزائر: تبدو العلاقة بين التعليم والعمل واضحة بما أن المتعلمين الذين يتبعون تكوين مهني يطمحون للحصول على عمل يتوافق مع تكوينهم وخاصة إذا طلب منهم تطبيقه على شكل مشروع خاص، ولكن الدراسات الاجتماعية أثبتت أن هذه العلاقة جد معقدة، وتحاول المتغيرات المؤسساتية والإقتصادية إقتراح منهجية وطرق ربط العمل بالتعليم، فمثلا تسريح العمال في مؤسسات معينة يؤثر على اليد العاملة ومختلف البرامج التكوينية التي تربط بين التعليم والعمل وتؤدي إلى إنخفاض نسبة إلحاق الأطفال بالمدارس أو تخليهم عن الدراسة في سن مبكر.

يتحدد التعليم بالطلب عليه والعرض منه مثل أي سلعة أو خدمة أخرى بالرغم من وجود كثير من العوامل الأخرى وحيث أن معظم العرض من التعليم يعتبر سلعة عامة في الدول النامية فإن محددات الطلب على التعليم أصبحت أكثر أهمية من محددات العرض.

وبالنسبة لجانب الطلب على التعليم تتوقف كمية التعليم المرغوبة من جانب المواطنين على عاملين أساسيين: -الدخول المتوقع الحصول عليها للأفراد في المستقبل كلما زاد تعليمهم وذلك عند التوظيف في القطاع الحضري والتي تسمى منافع التعليم العائلية الخاصة؛

-التكاليف التعليمية المباشرة وغير المباشرة التي يتحملها الطلاب كلما زاد تعليمهم في مراحل التعليم المختلفة. أما بالنسبة لجانب العرض من التعليم نجد أن حجم الفرص التعليمية المطلوبة والذي يكفي لتأهيل شخص ما للعمل في القطاع الحديث يتحدد بالأثر المشترك للعوامل الأربعة التالية:

-فروق الأجور بين الوظائف في القطاع الحضري والوظائف في القطاعات الأخرى، فكلما زادت الفروق الداخلية بين القطاع التقليدي والقطاع الحضري زادت الكمية المطلوبة من التعليم؛

-إحتمال إيجاد وظيفة في القطاع الحضري حيث تعتمد الوظائف في القطاع الحضري على مستوى التعليم فالفرد الحاصل على التعليم الأساسي تكون فرصته أفضل في الحصول على وظيفة القطاع الحضري من الشخص الذي لم يحصل على هذا القدر من التعليم (الشخص الأمي)؛

-تكاليف التعليم الخاص المباشرة التي يتحملها الأفراد والمتمثلة في المصروفات المدرسية والكتب والملابس والمواصلات، حيث ترتبط كمية التعليم المطلوبة بعلاقة عكسية مع التكاليف الخاصة؛
- تكاليف الفرصة البديلة للتعليم غير المباشرة منها، فالطفل عندما يصل عند عمر معين تزيد قدرته على الإنتاج والمساهمة في الدخل العائلي وبالتالي من المتوقع وجود علاقة عكسية بين تكلفة الفرصة البديلة للتعليم والكمية المطلوبة وهذا هو السبب الرئيسي لانخفاض الطلب على التعليم في معظم الدول النامية (قيطزني ، 2020 ، الصفحات 186-187).

2. العلاقة بين الجامعة وقطاع الأعمال

1.2. أساسيات العلاقة بين الجامعة وقطاع الأعمال

يعتبر جوهر وجود شراكة أو تفاعل بين الجامعة وقطاع الأعمال للتحويل الذي عرفه الاقتصاد أو ما يعرف باقتصاد المعرفة، فالهدف لم يعد فقط إنتاج المعرفة ولكن القدرة على استخدامها من خلال الربط بين الجامعات كمؤسسات صناعة المعرفة وبين مؤسسات استهلاكها واستخدامها.

1.1.2. مفهوم الشراكة بين الجامعة وقطاع الأعمال: تعرف العلاقة بين الجامعة وقطاع الأعمال على أنها: " الآلية التي تستطيع مؤسسات القطاع الخاص من خلالها تفعيل نتائج أبحاث الجامعات والمؤسسات العلمية وخبرات أساتذتها وباحثيها في تحسين العملية الإدارية، أو تصميم منتجات جديدة، أو تصنيعها التي قد تكون هذه المنتجات نتيجة أبحاث مشتركة، كما قد يلعب القطاع الحكومي دورا في فتح قنوات التواصل بين الطرفين" (عصام أمان الله، دون ذكر السنة، صفحة دون ذكر الصفحة).

كما تعرف بأنها: " مجموعة فعاليات تشمل الأبحاث المشتركة، العقود البحثية الممولة، الإشراف التقني، الاستشارات، التدريب الفني، مؤسسات ناشئة تتم بين الجامعات ومجموعة من القطاعات المختلفة، حيث يشمل تبادل المعلومات والزيارات والمشاركة في مناسبات لتبادل الآراء والأفكار" (ساسي ، 2018 ، صفحة 87).

2.1.2. مبررات وجود العلاقة بين الجامعة وقطاع الأعمال: ويمكن تحديد مجموعة من المبررات يمكن حصرها فيما يلي: (حمزة عبد الله ، 2014 ، صفحة 510)

1.2.1.2. مبررات اقتصادية: نظرا للتكلفة العالية للتعليم الجامعي والإنفاق على البحث العلمي والتوسع في مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية أدى بالجامعات للبحث عن مصادر تمويل بديلة.

2.2.1.2. مبررات اجتماعية: إن تزايد حجم النمو السكاني يؤدي إلى زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة بين خريجي الجامعات. الأمر الذي يوحى بضرورة إعادة النظر في تطوير التعليم الجامعي وربطه بمؤسسات الأعمال.



3.2.1.2. مبررات تعليمية: إن الزيادة الكبيرة في أعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات أدى إلى التوسع الكمي في الجامعات على حساب نوعية وكفاءة التعليم الجامعي.

4.2.1.2. مبررات تنموية: حيث تعتبر مشاركة كل فرد في العمل والإنتاج من أهداف التنمية الشاملة ، وذلك لن يتحقق إلا إذا أصبح العمل المنتج إستراتيجية تنتهجها الجامعات.

3.1.2. فوائد العلاقة بين الجامعة وقطاع الأعمال: هناك العديد من المزايا التي تعود على الجامعة وقطاع الأعمال من جراء التعاون فيما بينهما، تتمثل أهمها في النقاط الآتية: (خالد حسن ، 2010، الصفحات 10-11)

1.3.1.2. بالنسبة للجامعات: يمكن للجامعات اكتساب الفوائد الآتية :

- توفير مصادر تمويل جديدة للجامعات تعمل على تمويل البحث العلمي والتجهيزات وتطوير الإمكانيات الفنية والبشرية والمخبرية بالشكل الذي يساهم في استمرارية البحث العلمي وتطوره؛
- التدريب العلمي للطلبة بالجامعات من خلال البحوث التطبيقية مما يزيد من مهاراتهم المهنية وبالتالي يزيد من فرص التحاقهم بسوق الشغل بعد تخرجهم؛
- دعم وتقوية المركز التنافسي للجامعات محليا ودوليا من خلال مواكبة التطورات العلمية والتقنية الحديثة؛
- تطوير الخطط والمناهج التعليمية والتخصصات وفقا لاحتياجات المجتمع من جهة ، واحتياجات سوق الشغل من جهة أخرى؛
- الحد من هجرة العقول إلى الخارج من خلال توفير المناخ الملائم للبحث العلمي وتوظيف الخبرات الوطنية في مجالها التخصصي الصحيح.

2.3.1.2. بالنسبة لقطاع الأعمال: تتخلص أهم جوانب الاستفادة لقطاع الأعمال فيما يلي:

- توفير الموارد البشرية المؤهلة والمتخصصة من خريجي الجامعات؛
- الاستفادة من نتائج الأبحاث التطبيقية المنجزة في الجامعات والمتعلقة بالمجالات الإنتاجية لمنظمات الأعمال؛
- نقل المعرفة الحديثة في الجامعات إلى الواقع التطبيقي والاستفادة منها في ابتكار منتجات جديدة أو أساليب وطرق عمل جديدة أو تطور منتجات قائمة وأساليب عمل قائمة؛
- التقليل من الاعتماد على التقنيات الأجنبية المستوردة وتقليل النفقات في المدى البعيد وزيادة المردودية الاقتصادية لقطاع الأعمال؛
- استخدام وتشغيل المعامل التجريبية والخابر بالجامعات والاستفادة من التسهيلات العلمية الأخرى.

4.1.2. معوقات التفاعل بين الجامعة وقطاع الأعمال

توجد العديد من المعوقات التي تحول دون توطيد العلاقة بين الجامعة وقطاع الأعمال، ويمكن تقسيم هذه المعوقات إلى قسمين كما يلي: (خوالد و برينس ، 2012، الصفحات 79-80)

1.4.1.2. معوقات مرتبطة بالجامعات: ويمكن إبراز أهمها في النقاط الآتية:

- تركيز الجامعات على الجوانب التعليمية أكثر من الجوانب التدريبية للخريجين من جهة ومشكلات الجامعة من جهة أخرى؛
- التركيز على البحوث النظرية أكثر من البحوث التطبيقية؛
- عدم مسايرة المناهج والبرامج المعمول بها في الجامعات للتطور العلمي والتقني من جهة ولخصوصية المجتمع من جهة أخرى؛
- عدم وجود ربط بين الجامعات والتغيرات الموجودة بالمؤسسات الاقتصادية؛
- غياب التنسيق والتكامل بين مراكز البحث بالجامعات وبين الاحتياجات الفعلية للمؤسسة الاقتصادية.

2.4.1.2. معوقات مرتبطة بقطاع الأعمال: تتمثل أهم هذه المعوقات فيما يلي:

- وجود انطباعات سلبية لدى الكثير من المؤسسات الاقتصادية بأن الجامعات بعيدة نسبيا عن الاهتمام بالبحث العلمي الذي يستجيب لاحتياجاتها وتطلعاتها؛
- اهتمام قطاع الأعمال بالدراسات والبحوث قصيرة الأجل وإهمالها لإجراء البحوث طويلة الأجل التي قد ينتج عنها اختراع أو إبداعات أو ابتكارات علمية جديدة يمكن استغلالها في المجالات الإنتاجية؛
- عدم توافر الإمكانيات المادية والبشرية المرتبطة بالبحث والتطوير في المؤسسات الاقتصادية للقيام بالتنسيق مع الجامعات والاعتماد على استيراد التقنية؛
- محدودية الميزانية التي تخصصها مؤسسات قطاع الأعمال للبحث والتطوير؛
- صعوبة الحصول على المعلومات المطلوبة لأغراض البحث العلمي من المؤسسات الاقتصادية؛
- ضعف اهتمام المؤسسات الاقتصادية بتوفير ودعم المخابر والأجهزة العلمية الحديثة لإنجاز البحوث التطبيقية؛
- عدم توفر وحدات البحث والتطوير على مستوى المؤسسات الاقتصادية.

2.2. أشكال العلاقة التفاعلية بين الجامعة وقطاع الأعمال

تعتبر استراتيجية التعاون بين الجامعة وقطاع الأعمال جزءا من الاستراتيجيات الشاملة لجميع الجامعات ، حيث تقوم الجامعة بتقديم معارفها وخبراتها وتقوم المؤسسات بالاستفادة من البحوث العلمية في حل مشكلاتها وتحسين أدائها من خلال تطوير تقنياتها المستخدمة. وتتم العلاقة بين الجامعة وقطاع الأعمال من خلال عدة آليات تتمثل فيما يلي: (بوزيان ، 2010 ، صفحة 129)

1.2.2. الاستشارات: هي خدمات يقدمها أعضاء هيئة التدريس للمؤسسات كل حسب اختصاصه ، وتتمثل هذه الخدمات في مجموعة من الفعاليات التي يمكن أن تقوم بها الجامعة مثل: القيام بالدراسات الأساسية لتحديد الجدوى الاقتصادية للمشروع، وإمداد الصناعات القائمة بالمعلومات الفنية والإدارية وآخر التطورات التكنولوجية



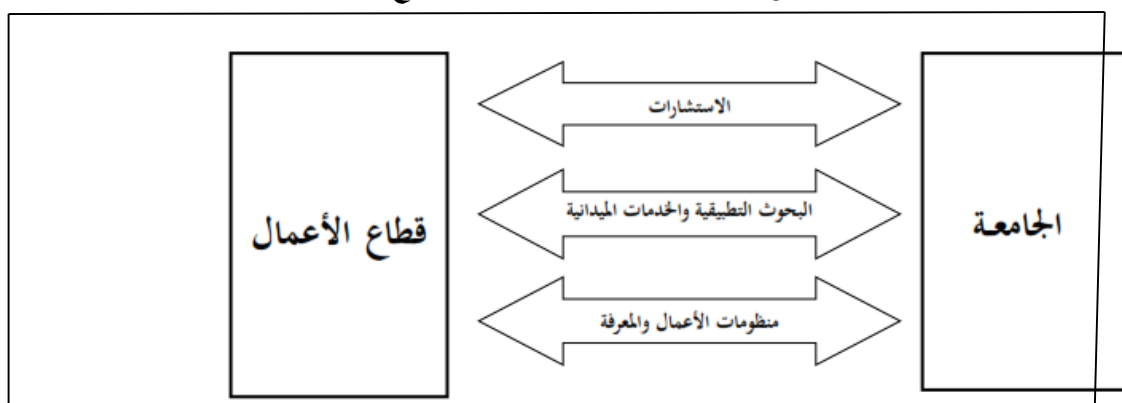
في الصناعات المنافسة والقيام بعمليات القياس والاختبارات النوعية للمنتجات الصناعية بهدف إعطاء الحل الأمثل لحل المشكلات التقنية والادارية.

2.2.2. البحوث التطبيقية والخدمات الميدانية: تعتبر البحوث التطبيقية من أهم ماتقدمه الجامعات، ولتحقيق هدف هذه البحوث تخصص بعض الجامعات مكتب خاص بها يذهب ممثلوه للجهات المختلفة للحصول على عقود للأبحاث، وفي جامعات أخرى تخصص الجامعة جزءا من أرضها للشركات الصناعية التي ترغب في إقامة مراكز أبحاث خاص بها في الجامعة يعمل فيها أساتذة الجامعة ، لتقديم البحوث التي تحل المشاكل الخاصة بالشركة.

3.2.2. منظومة الأعمال والمعرفة: تعتبر منظومة الأعمال والمعرفة بيئة عمل مناسبة لتدعيم قطاع الأعمال القائم على المعرفة ، وذلك مكن خلال إقامة شراكات مع شركات عالمية رائدة لنقل وتوطين التقنية وتخفيض تكاليف التشغيل من خلال الاستفادة من أدوات المعرفة المتوفرة بالجامعة. وتتمثل أهم موارد هذه المنظومة في : أعضاء هيئة التدريس، الطلاب، الفنيين والمعامل والأبحاث. هذا وتتمثل أهداف منظومة الأعمال والمعرفة في:

- احتضان المواهب العلمية الواعدة ورعايتها وتدريبها؛
 - توثيق العلاقة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع الأخرى؛
 - توفير بيئة عمل تشجع على الابداع والابتكار للطلبة بالجامعات.
- ويمكن تلخيص العلاقة التفاعلية بين الجامعة وقطاع الأعمال في الشكل الموالي:

الشكل 01: العلاقة التفاعلية بين الجامعة وقطاع الأعمال.



المصدر: (بوزيان ، 2010 ، صفحة 129)

بالإضافة إلى وجود أنماط أخرى للتفاعل بين الجامعة وقطاعات الأعمال أهمها: (ساسي ، 2018 ، صفحة 91)

4.2.2. الشراكة البحثية ومراكز الأبحاث: وذلك من خلال إجراء عقود شراكة في مشاريع وأبحاث تطبيقية مشتركة بين الطرفين بهدف نقل المعرفة من أقسام ومعامل ومختبرات الجامعة إلى التطبيق العملي في قطاع الأعمال.

5.2.2. منح التراخيص باستغلال حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع: حيث تمنح الجامعات تراخيص للشركات الصناعية بحق استغلال براءات الاختراع والملكية الفكرية المتولدة في الجامعات بما يحقق الإبداع وإنتاج منتجات جديدة.

6.2.2. الحاضنات التكنولوجية: وهي المكان الذي يقوم بتقديم خبرات وتجهيزات وتسهيلات للراغبين بتأسيس مؤسسات صغيرة تحت إشراف فني وإداري من قبل أصحاب الخبرة والاختصاص، ويستفيد من هذه المشاريع خريجو الجامعات حاملوا الأفكار في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات وجميع الأفكار التي تصب في هذا المجال.

3. ملامح العلاقة التفاعلية بين الجامعة وقطاع الأعمال بالجزائر.

1.3. حاجة القطاع الخاص إلى البحث العلمي

تلعب الجامعة دورا أساسيا وهام في إجراء البحوث العلمية بمختلف أنواعها وفي مختلف التخصصات وبمختلف المؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية هي: التعليم، البحث العلمي وخدمة المجتمع. حيث تغطي البحوث المنجزة من قبل الجامعات والمخابر العديد من ميادين المعرفة الأكاديمية، حيث تحتوي الجزائر حاليا حوالي 1300 مخبر بحث على المستوى الوطني مقسمين عبر 76 مؤسسة جامعية.

ويعتبر نشاط البحث والتطوير من أهم الأنشطة في الجزائر التي تسعى المؤسسة لتطوير أدائها من خلاله وتدعيم قدراتها التنافسية ، ومن ثم إن استخدام البحث العلمي في قطاع الأعمال سيكون له عدة إيجابيات أهمها: تطوير المنتجات، استحداث منتجات وخدمات جديدة، تحسين التقنيات المستخدمة واستحداث تقنيات جديدة، تخفيض تكاليف الإنتاج...الخ

ويواجه قطاع الأعمال بالجزائر مجموعة من التحديات توجب ضرورة تقوية الروابط مع الجامعات أهمها:

- المنافسة الشديدة للمنتجات المحلية الأجنبية مقارنة بالمنتجات المحلية مما يتطلب تطوير القدرات التقنية الوطنية وتفعيل أنشطة البحث والتطوير لدعم الابتكار ومواجهة المنافسة؛
- تغير أذواق المستهلكين بشكل مستمر ودائم مما يتطلب إدخال تقنيات إنتاج حديثة من خلال الاستفادة من البحوث التطبيقية للجامعات؛
- تحديث وتوطين التقنيات الحديثة في الإنتاج لمسايرة التطور التكنولوجي وتحقيق جودة عالية للمنتجات والخدمات المقدمة.

2.3. تأثير التفاعل بين الجامعة وقطاع الأعمال على سوق العمل

يعرف سوق العمل في الجزائر عدة مشاكل تعيق تحقيق التنمية الوطنية، ولعل أهم هذه المشاكل هي: عدم ملائمة المخرجات التعليمية لمتطلبات سوق العمل، حيث لا يجد الطلبة في الكثير من التخصصات فرص العمل بعد

التخرج، ومع التطورات التقنية والعلمية المحلية منها والعالمية نجد أن سوق العمل الجزائرية بحاجة إلى تخصصات وأبحاث علمية وتقنية تستخدم في الإنتاج والواقع، الشيء الذي يجعل كل من القطاع العام والخاص يسعى إلى تحقيقه من خلال زيادة وتوثيق العلاقة بين الجامعات وقطاع الأعمال وذلك لتحقيق الأهداف الآتية:

- توفير مناصب شغل لخريجي الجامعات والتخفيف من حدة البطالة والآثار المترتبة عنها؛
- زيادة مهارات الطلبة المهنية من خلال تدريبهم على الجانب التطبيقي للمناهج التعليمية؛
- الاستفادة من البحوث التطبيقية للجامعات في مجال الإنتاج وابتكار تقنيات حديثة؛
- إنشاء مراكز بحوث بالجامعات تساعد في حل بعض المشاكل المعقدة التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية في نشاطها؛
- التنسيق والتكامل بين الجامعات وقطاع الأعمال من خلال تطوير المناهج التعليمية والتخصصات وتعديلها بما يتوافق ومتطلبات سوق العمل.

3.3. نظرة إحصائية حول موضوع الدراسة:

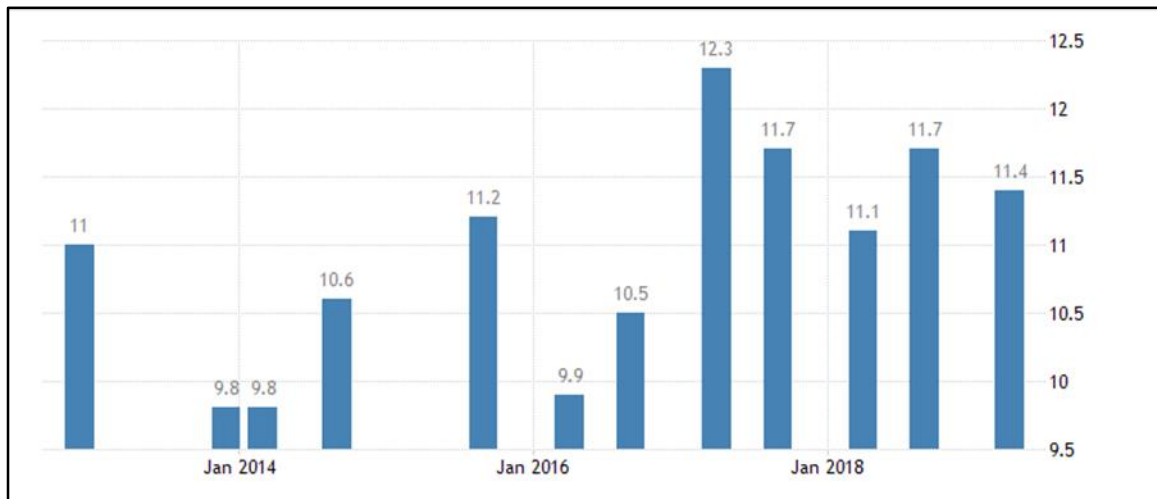
1.3.3. أرقام حول واقع البطالة في الجزائر من 2014 إلى 2018:

الجدول 01: أرقام عن البطالة في الجزائر من 2014 إلى 2018

الجزائر-العمل	أخرى	السابق	الأعلى	الأدنى	الوحدة
معدل البطالة	11.40	11.70	29.50	9.80	في المئة
العاطلين عن العمل	1449.00	1462.00	2078.00	1063.00	ألف
العمل بدوام كامل	7566.00	7424.00	7584.00	5424.84	ألف
معدل مشاركة القوة العاملة	42.20	41.70	43.20	40.00	في المئة
عدد السكان	44.23	43.40	44.23	11.28	مليون
الأجور	40955.00	40325.00	40955.00	26893.00	دج/الشهر
الأجور في التصنيع	41839.00	41438.00	41839.00	28158.00	دج/الشهر
نسبة بطالة الشباب	26.90	29.10	29.90	21.50	في المئة
الموظفين	11281.00	11001.00	11281.00	6700.00	ألف

المصدر: (tradingeconomics، 2021)

الشكل 02: معدلات البطالة في الجزائر من 2014 إلى 2018



المصدر: (tradingeconomics، 2021)

من خلال ما سبق يتضح أن معدلات البطالة خلال السنوات الأخيرة عرفت تزايدا مستمرا، حيث تراوحت نسبة بطالة الشباب من النسبة الكلية للبطالة ما بين 21.50% إلى 29.90% وهي نسب عالية جدا، فهذا إن دل يدل على عدم وجود توافق بين إستراتيجيات وزارة التعليم العالي مع إحتياجات سوق العمل.

الجدول 02: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالقطاع الخاص في الجزائر من 2016 إلى 2020

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
العدد	83701	89597	94930	99938	103693

المصدر: (وزارة الصناعة والمناجم، 2021)

مما سبق يتضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالقطاع الخاص من سنة 2016 إلى سنة 2020 كانت متفاوتة بنسب جد منخفضة بالنسبة للعدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذا توجب على مؤسسات التعليم العالي دعم جهود التعاون ما بينها وبين مؤسسات القطاع الخاص من أجل تقليص نسب البطالة.



إن الجامعة هي مصدر الإشعاع في المجتمع وهذا يتجسد من خلال الكفاءات المتاحة من خريجي الجامعات والتي تساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية الشاملة، وذلك بالاعتماد على تعزيز ودعم مهاراتها العملية والتقنية عن طريق إقامة علاقات مع المؤسسات الاقتصادية تهدف من خلالها إلى تحقيق المواءمة بين مخرجات الجامعة من الطلبة والبحوث العلمية وبين احتياجات سوق العمل في مختلف التخصصات.

فعلى الرغم من الدور الكبير الذي تلعبه العلاقة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية في تمويل البحث العلمي والاستفادة من البحوث التطبيقية في مجال نشاط قطاع الأعمال، إلا أن الجزائر مازالت تعاني من ضعف في توطيد هذه العلاقات التي تساهم في مواكبة التغيرات والتطورات العلمية والتقنية ودعم القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية المحلية. فاستمرارية الجامعات مرهون باستغلال العنصر البشري ممثلاً في خريجي الجامعات بتوظيف كل ما إكتسبه من خلال التعلم الأكاديمي من معرفة ومهارات وقيم واتجاهات ومعايير مرتبطة بالعمل والبحث والتجريب والإنتاج.

1.4. النتائج: يمكن إدراج العديد من النتائج من خلال الدراسة ونوجز أهمها في ما يلي:

- تعتبر الجامعات معادل التقدم والرقى والإبداع من خلال ثلاث وظائف رئيسية: التعليم والتدريس، البحث العلمي وخدمة المجتمع؛

- التحول إلى اقتصاد المعرفة أوجب ضرورة وجود تفاعل بين الجامعة وقطاع الأعمال؛

- تتم العلاقة التفاعلية بين الجامعة وقطاع الأعمال من خلال عدة آليات، تدور في مجملها حول توفير المهارة الفنية، من خلال إنشاء مراكز بحثية متخصصة تهدف لتوفير احتياجات جميع القطاعات للارتقاء بمؤسسات قطاع الأعمال؛

- تمثل البحوث التطبيقية أهم ما تقدمه الجامعات للمجتمع عامة ولقطاع الأعمال خاصة؛

- تشكل منظومة الأعمال والمعرفة بيئة عمل ذكية تمكن قطاع الأعمال القائم على المعرفة من إقامة شراكات مع شركات عالمية رائدة لتوطين التقنية وتخفيض تكاليف الإنتاج من خلال استغلال موارد الجامعة كأعضاء هيئة التدريس، الطلبة، العامل والأبحاث... الخ؛

- يساهم التفاعل بين الجامعة وقطاع الأعمال في سد الفجوة بين خريجي الجامعات من الطلبة وبين متطلبات سوق العمل.

2.4. التوصيات: بناء على ما تقدم يمكن صياغة التوصيات الآتية:

- ضرورة قيام الجامعة بالجزائر بدورها في تفعيل وتطوير علاقتها بمنظمات الأعمال من خلال التسويق الفعال

لبرامج وخدمات الجامعة على نطاق واسع وباستخدام وسائل متعددة؛

- القيام بإجراءات دقيقة لفتح آفاق الشراكة والتعاون بين الجامعة وكافة منظمات المجتمع؛

- التفاعل بين الجامعة وقطاع الأعمال يساهم بشكل فعال في ترقية ودعم المعارف التطبيقية والتقنية للطلبة مما يساعد في توفير احتياجات سوق العمل في تكوين إطارات ذات كفاءات وجودة عالية؛
- إنشاء مراكز البحث بين الجامعات وقطاعات الأعمال لتحقيق التنمية الشاملة؛
- أن تصمم الجامعات رؤيتها وأهدافها واستراتيجياتها وبرامجها الأكاديمية وفق احتياجات ومتطلبات سوق العمل؛
- ضرورة تبني الجامعة الجزائرية لخطة إستراتيجية تحتوي آليات وأهداف التفاعل مع قطاعات الأعمال؛
- الاهتمام بالتطبيق العملي أكثر من الجانب النظري للطلبة بالجامعة الجزائرية في كل المجالات التخصصية التي تحتاجها قطاعات الأعمال.

5. المراجع

• المؤلفات:

- بخاري عصام أمان الله. (دون ذكر السنة). دراسة لعوامل النجاح والتحديات في التجربة اليابانية في الشراكة المجتمعية بين القطاعات الصناعية والحكومية والجامعة. جامعة الإمام بن سعود الإسلامية.
- تركي راجح . (1999). أصول التربية والتعليم (المجلد الطبعة الثانية). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- سامية فرفار . (دون ذكر السنة). رزقي محمد، نظام ل م د وعالم الشغل - الإيجابيات والسلبيات. الجزائر.
- شحاته حسن . (2001). التعليم الجامعي والتقويم الجامعي بين النظرية والتطبيق (المجلد الطبعة الأولى). مكتبة دار العربية للكتاب.
- محمد البرعي وفاء . (2002). دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري (المجلد الطبعة الأولى). الاسكندرية: دار الجامعية للنشر.
- عبد البصير محمد أحمد عبد النواب . (2009). دور الجامعة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . جامعة القاهرة.

- عريفج سامي سلطي . (2011). ، الجامعة والبحث العلمي (المجلد الطبعة الأولى). الأردن: دار الفكر.

• المقالات:

- العقيل حمزة عبد الله . (2014). الشراكة بين الجامعة والمجتمع: دراسة تحليلية. مجلة التربية (المجلد 01، العدد 161).
- ايمان قيطزني . (2020). التعليم العالي وسوق العمل في الجزائر. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية (المجلد 06، العدد 01).



- بن موسى محمد . (2018). تحديد ملامح الإطار التفاعلي بين الجامعة وقطاع الأعمال ودوره في دعم التنمية الاقتصادية. مجلة دفاتر الاقتصادية.
- راضية بوزيان . (2010). واقع الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر - رؤية استشرافية وإطار مقترح للإصلاح. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية.
- سفيان ساسي . (2018). الشراكة بين الجامعة وقطاع الصناعة لدعم البحث العلمي. مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة.
- لوكيا الهاشمي ، و آخرون. (1999-2000). الضغط النفسي لدى أساتذة التعليم العالي. مجلة العلوم الإنسانية.

• المداخلات:

- ابتسام بوشويط ، و شهيناز دريوش . (2010). دور التعليم العالي في تنمية الموارد البشرية. الملتقى الوطني الأول حول دور التنمية البشرية في تفعيل الطاقات الجامعية. خنشلة: جامعة عباس لغرور .
- أبو بكر خوالد ، و العابد برينس . (2012). نحو توثيق علاقة البحث العلمي الجامعي بالمؤسسات الاقتصادية في الجزائر. الندوة العلمية الدولية الأولى حول الإدماج المهني لحملة الشهادات الجامعية. الجزائر: جامعة الشيخ العربي التبسي.
- جلس داود درويش . (2009). الإنفاق على البحث العلمي ودوره في جودة نوعية الإنتاج العلمي في الجامعات الفلسطينية. المؤتمر التربوي الثالث حول التعليم العالي في التنمية الشاملة. فلسطين: جامعة الأزهر.
- عبد الله علي ، و لخضر مداح . (2010). التعليم العالي في الجزائر وإدارة الجودة الشاملة كمدخل لجودة مخرجاته. الملتقى الوطني الأول حول تقويم مخرجات الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية. الجلفة.
- علي الحريري خالد حسن . (2010). العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في تحقيق جودة التعليم العالي. المؤتمر العلمي الرابع حول جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة. اليمن: جامعة عدن.
- **مواقع الانترنت:** اسم الكاتب (السنة)، العنوان الكامل للملف، ذكر الموقع بالتفصيل:
- tradingeconomics . (2021). الجزائر معدل البطالة . تاريخ الاسترداد 07 28 , 2021، من <https://ar.tradingeconomics.com/algeria/unemployment-rate>
- وزارة الصناعة والمناجم. (2021). النشريات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم: 28، 30، 32، 34، 36. تاريخ الاسترداد 07 27 , 2021، من <https://www.industrie.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique>